دراسة

لمعرفة توجهات المجتمع الأردني

بعد الانتخابات النيابية

حول الأحزاب والبرلمان

يصدر عن

وحدة الدراسات / مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني

آذار / مارس 2013م

دراسة

لمعرفة توجهات المجتمع الأردني

بعد الانتخابات النيابية

حول الأحزاب والبرلمان

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني

ayat
Center
for Civil
Society
Development

المقدمة

نفذ مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني بالتعاون مع مؤسسة الشركاء الدوليين (GPA) دراسة تهدف إلى قياس توجهات المجتمع الأردني بعد الانتخابات حول الأحزاب والبرلمان، حيث تهدف الدراسة إلى قياس توجهات المجتمع الأردني بعد الانتخابات 2013 حول المعرفة السياسية والعلاقة مع الأحزاب السياسية والبرلمان والتعرف على مواقف المواطنين من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمس حياتهم بشكل مباشر، كما وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تصورات المجتمع الأردني حول دور مجلس النواب الحالي ومحاولة التعرف على أدوات التواصل المؤثرة في المجتمع.

وتعتبر هذه الدراسة هي الثانية من نوعها، حيث نفذ مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني بالتعاون مع مؤسسة الشركاء الدوليين (GPA) دراسة مشابهة قبيل الانتخابات النيابية للمجلس النيابي السابع عشر في تشرين الثاني/نوفمبر 2012م تحت عنوان:

«دراسة لمعرفة توجهات المجتمع الأردني حول الأحزاب والمعرفة السياسية وتوجهات المشاركة العامة» حيث تناولت كلتا الدراستين بعض الأسئلة المتشابهة لقياس تغير آراء المواطنين (إن وجد) حول هذه الأسئلة قبل وبعد العملية الانتخابية.

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني هو مؤسسة مجتمع مدني أردنية مستقلة وغير حكومية وغير ربحية تأسست في أيار/ مايو 2006م بجهود مجموعة من الشباب الأردني الناشط في المجتمع المدني، ويسعى مركز الحياة إلى المساهمة في تنمية الحياة السياسية في الأردن ضمن إطار مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، ونشر الوعي اللازم لدى أفراد المجتمع المحلي بقيم المجتمع المدني التي تقوم على أساس العدل والمساواة والحرية والديمقراطية وتقبل الآخر، وسيادة القانون.

يؤمن مركز الحياة بأن التنمية يجب أن تشمل الأطراف كما هي في المركز لذا يعمل على تنفيذ العديد من المشاريع والأنشطة في المناطق الأقل حظاً في التنمية مع التركيز على مشاركة كلا الجنسين في هذه الأنشطة، إضافة إلى إنشاء شبكة محلية تضم مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني وفروع المركز التي تنتشر في الكرك وعمان واربد.

كما يؤمن المركز بضرورة العمل على الصعيد العربي والدولي، لذا انضم المركز إلى عضوية العديد من الشبكات الدولية، كما ساهم في إنشاء مؤسستان شقيقتان تحت اسم مركز الحياة في مدينة نابلس في فلسطين في العام 2009م، ومدينة صنعاء في اليمن في العام 2013م.

مؤسسة الشركاء الدوليين (GPA)

مؤسسة الشركاء الدوليين (Global Partners & Associates - GPA) مؤسسة مستقلة مقرها لندن بالمملكة المتحدة تأسست عام 2005م، أسسها السيد أندرو بوديفات والسيد غريغ باور، حيث تهدف المؤسسة إلى تعزيز السياسات الديمقراطية، والحوكمة الفعالة، من خلال تطوير السياسات وأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

المؤسسة مختصة في دعم البرلمانات والأحزاب السياسية، حيث تعمل وتتعاون بشكل مباشر مع السياسيين، واللجان البرلمانية، والموظفين البرلمانيين، لتحسين أداء هذه المؤسسات وتعزيزها، ويعتمد عمل المؤسسة بالأساس على خبرات العاملين بالمؤسسة، بالإضافة إلى مستشارين خارجيين مختصين لتقديم النصائح الملائمة والمبتكرة.

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني:
http://global-partners.co.uk

المنهجية

تم اختيار عينة مكونة من (1,400) مواطن موزعين على مختلف أنحاء المملكة، باستخدام طريقة المعاينة العشوائية العنقودية وعلى مرحلتين «Two Stages Cluster Random Sampling Technique»، بحيث تم اختيار (100) تجمع سكاني (بلوك) من مختلف أنحاء المملكة آخذين بعين الاعتبار التوزيع النسبي للسكان على المحافظات في الأردن كما جاء في تقارير دائرة الإحصاءات العامة، ثم اختيار التجمعات السكانية لتمثل الحضر والريف، ومن ثم سحب عينة مكونة من (14) مسكن بطريقة المعاينة العشوائية المنتظمة «Stratified Random Sampling Technique» من كل تجمع سكاني، وقد أخذ بعين الاعتبار تساوي أعداد الذكور مع أعداد الإناث وتمثيل جميع الفئات العمرية التي تزيد عن (18) سنة في العينة، وفي حال كان قاطني المسكن الذي يتم زيارته (فرد من العينة) غير أردنيين كان يتم استبدالهم بالمسكن الذي يسبقه.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استمارة خصيصاً لهذه الغاية مكونة من ستة أجزاء رئيسية، تمحور الأول حول المعلومات الأساسية للعينة، وتمحور الثاني حول المعرفة السياسية والمشاركة العامة، فيما تمحور الجزء الثالث حول التصورات حول دور مجلس النواب، أما الجزء الرابع فتمحور حول أدوات التواصل المؤثرة بين الأحزاب السياسية والمجتمع المحلي، أما الجزئان الأخيران فتمحورا حول مواقف المواطنين من القضايا السياسية والتواصل مع النواب ودورهم في المجتمعات المحلية على التوالي.

وقد تم تجميع الاستبيانات خلال الفترة الزمنية الواقعة ما بين (13-17 آذار/مارس 2013م) من خلال فريق عمل مكون من (55) باحثاً ومشرفاً ميدانياً، حيث تم تدقيقها ومراجعتها ليصار إلى إدخال (1,373) استبيان (وحذف 27 استبيان) إلى برنامج حاسوبي أعد خصيصاً لغايات هذه الدراسة لترميزها ومن ثم معالجتها ضمن برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، علماً بأن الباحثين عملوا على تعبئة الاستبيان من خلال المقابلة الشخصية مع المواطن في منزله.

ويمكن القول أنه وبدرجة ثقة (95%) فإن نسبة خطأ المعاينة في هذه الدراسة الاستطلاعية يبلغ (±3) نقطة مئوية على مستوى العينة الإجمالي، وتزداد نسبة هذا الخطأ على مستوى الأقاليم والمحافظات.

الجزء الأول: البيانات التعريفية للعينة

التوزيع الجغرافي:

يبين الشكل (1) التوزيع الجغرافي للعينة المستهدفة في الدراسة حيث تشكل العاصمة عمان أعلى نسبة من العينة المستهدفة بواقع (33.6%) وأقلها في محافظة العقبة بواقع (2.8%) اعتماداً على التوزيع السكاني للمواطنين في مختلف محافظات المملكة.

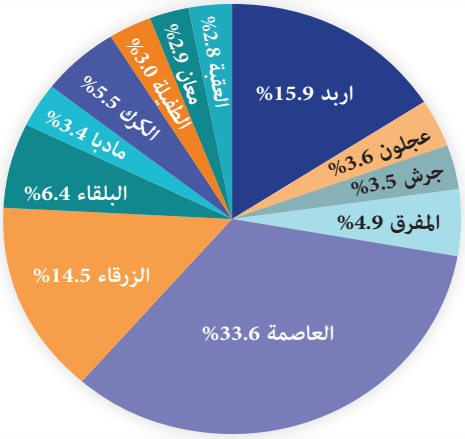

الشكل (1): التوزيع الجغرافي للعينة حسب المحافظات

الفئة العمرية:

تم تقسيم العينة إلى أربع فئات عمرية بما ينسجم مع التوزيع العمري للمواطنين الأردنيين، حيث بدأ التقسيم بالفئة العمرية ما بين (18) سنة و (30) سنة والتي شكلت النسبة الأعلى في العينة بواقع (38.2%)، كما في الشكل (2).

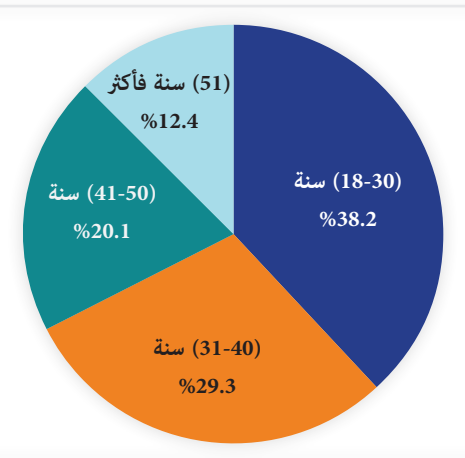

الشكل (2): توزيع العينة من حيث الفئة العمرية

المستوى التعليمي:

تم توزيع العينة على ثلاث مستويات تعليمية وهي الشهادة الثانوية فأقل وشهادتي الدبلوم المتوسط والبكالوريوس وشهادة الماجستير فأعلى، كما يوضح الشكل (3).

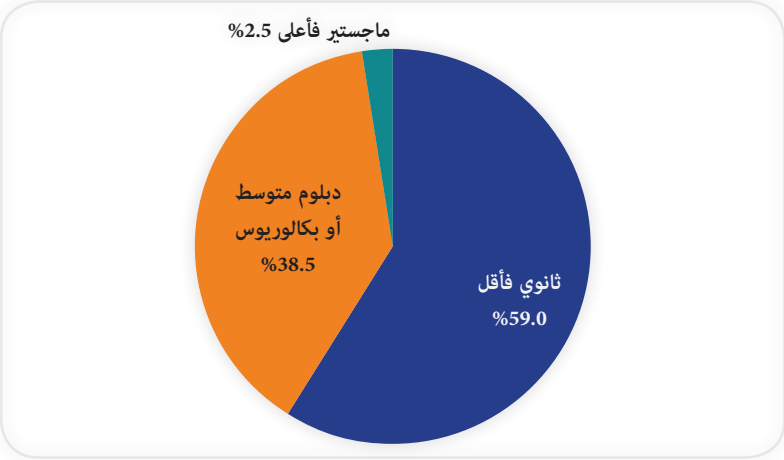

الشكل (3): توزيع العينة من حيث المستوى التعليمي

الجنس والحالة الاجتماعية:

توزعت الفئة المستهدفة من حيث الجنس بواقع (51.0%) من أفراد العينة ذكور و (49.0%) من أفراد العينة إناث، وكان من هذه العينة (32.5%) أعزب و (65.1%) متزوج و (2.4%) أرمل أو مطلق.

قطاع العمل:

تم تقسيم قطاع العمل إلى أربعة أقسام وهي قطاع حكومي وقطاع خاص وعلى مقعد الدراسة ولا يعمل أو متقاعد، حيث شكلت نسبة العاملين في القطاع الخاص (47.9%) من العينة، كما في الشكل (4).

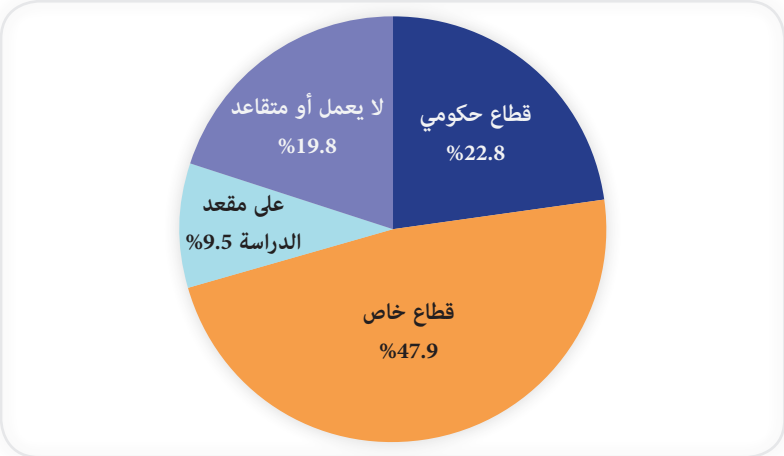

شكل (4): توزيع العينة حسب قطاع العمل

الجزء الثاني: المعرفة السياسية والمشاركة العامة

أولاً: التصويت في الانتخابات الماضية 2013 بشكل عام والتصويت للقوائم العامة بشكل خاص

بينت الدراسة أن (50.5%) من أفراد العينة قد مارسوا حق التصويت في الانتخابات النيابية الماضية 2013، وأن (90.2%) منهم فقط قد صوت للقوائم الوطنية أو ما يعرف بالدائرة العامة إلى جانب تصويته للدائرة المحلية، فيما امتنع (9.8%) منهم عن التصويت للقوائم الوطنية مع تصويته للدائرة المحلية، وهذا يفسر ارتفاع نسبة الأوراق الباطلة من مجموع الناخبين المعلنة من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب ومجموع الأصوات التي حصلت عليها القوائم الوطنية والتي بلغت (11,185) صوت أي ما نسبته (8.79%) من مجموع الناخبين بالمقارنة مع نسبة الأصوات الباطلة وغير المحتسبة بالنسبة لمرشحي الدوائر المحلية والتي لم تزد عن (3.42%).

كما بينت الدراسة أن نسبة الإناث اللواتي صوتن للقوائم الوطنية زادت عن نسبة الذكور الذين صوتوا للقوائم الوطنية بفارق (4.1%) كما يبين الشكل (5).

شكل (5): نسبة التصويت للقوائم الوطنية (الدائرة العامة) حسب معيار الجنس

ثانياً: أسباب عدم التصويت للقوائم الوطنية (الدائرة العامة)

وعند سؤال أفراد العينة التي صوتت للدائرة المحلية ولم تصوت للقوائم الوطنية عن السبب الذي دفعهم إلى ذلك، أجاب ما نسبته (37.7%) منهم أن السبب كان عدم فهمه لنظام القائمة الوطنية[1]، فيما أجاب (35.1%) منهم أن السبب كان عدم قناعته بالقوائم الوطنية، كما يبين الشكل (6)، ومن الملفت للنظر أن (6.5%) منهم لم يصوت خوفاً من أن يفقد حقه بالتصويت للمرشح الفردي، وهذه النسبة وأن كانت قليلة إلا أنها تدل على ضعف الوعي لدى جمهور الناخبين بالقوائم العامة، والذي تم استغلاله من خلال ترويج الإشاعات بين المواطنين بأن من يصوت للقوائم الوطنية يفقد حقه بالتصويت للمرشح الفردي.

[1] تم إضافة نظام الدائرة العامة (القوائم الوطنية) للمرة الأولى في تاريخ الديمقراطية الأردنية كجزء من قانون الانتخاب خلال إصدار قانون الانتخاب رقم (25) لسنة 2012، وقد تمثلت الدائرة الانتخابية العامة التي خصص لها (27) مقعداً فقط من أصل (150) مقعداً نيابياً أي ما نسبته (18%) من مجموع مقاعد البرلمان.

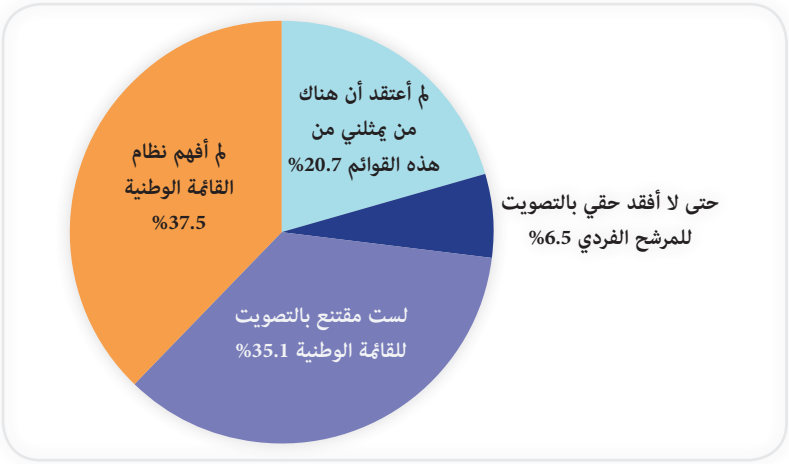

شكل (6): أسباب عدم التصويت للقوائم الوطنية (الدائرة العامة)

ثالثاً: طريقة اختيار القوائم والسبب وراء التصويت لها

جاءت إجابات أفراد العينة حول السؤال الذي وجهته الدراسة فيما يخص مصادر معلوماتهم ومعرفتهم بالقائمة التي صوتوا لها، حيث كانت الأحاديث مع الأصدقاء وأفراد العائلة تشكل المصدر الرئيسي للمعرفة بالقائمة التي تم اختيارها بنسبة (30.6%)، فيما تلتها البرامج التلفزيونية بنسبة (25.8%)، بينما اختار (0.7%) منهم القائمة بشكل عشوائي دون معرفة مسبقة بها كما يبين الشكل (7)، وقد ورد حالة واحدة تم اختيار القائمة فيها بسبب اتصال هاتفي من الحملة الانتخابية لقائمة معينة مع الشخص بهدف كسب أصوات الناخبين.

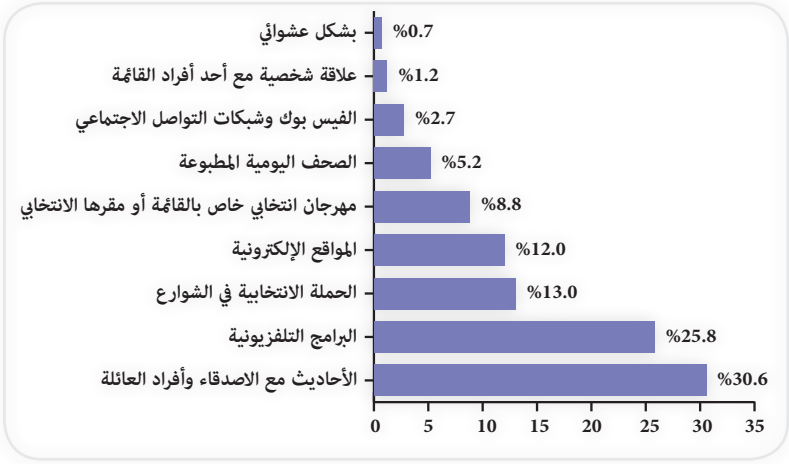

الشكل (7): مصدر المعرفة عن القائمة التي صوتت لها العينة

أما عند السؤال حول السبب الذي دفع المواطنين للتصويت لقائمة معينة، حيث أجاب (25.2%) منهم أن السبب هو وجود أحد الأقارب في القائمة، بينما أجاب (23.4%) منهم أن السبب هو البيان الانتخابي والوعود التي طرحتها القائمة والتي كان أبرزها: «محاربة ارتفاع الأسعار ومحاربة الفساد، والدفاع عن حقوق الشعب، والأخذ بيد المواطنين ومساعدتهم، ومساعدة الشباب في إيجاد فرص عمل، وتحسين دخل الفرد وتحسين اقتصاد البلد بشكل عام»، كما ذكر بعضهم أن «القائمة تعمل على تقديم الخدمات للمنطقة على مدار السنة حتى وإن

لم يكن هناك انتخابات». فيما تبين أن ما نسبته (6.6%) منهم اختاروا قائمة انتخابية وصوتوا لها على أساس النشاط الإعلامي لرئيس/رئيسة القائمة، كما وتبين أن ما نسبته (1.8%) منهم صوتوا لقائمة معينة بسبب انتمائهم لنفس الحزب وهذا يبين ضعف تأثير الانتماء الحزبي على توجهات الناخبين في الانتخابات البرلمانية 2013، كما يبين الشكل (8).

الشكل (8): أسباب التصويت لقائمة معينة

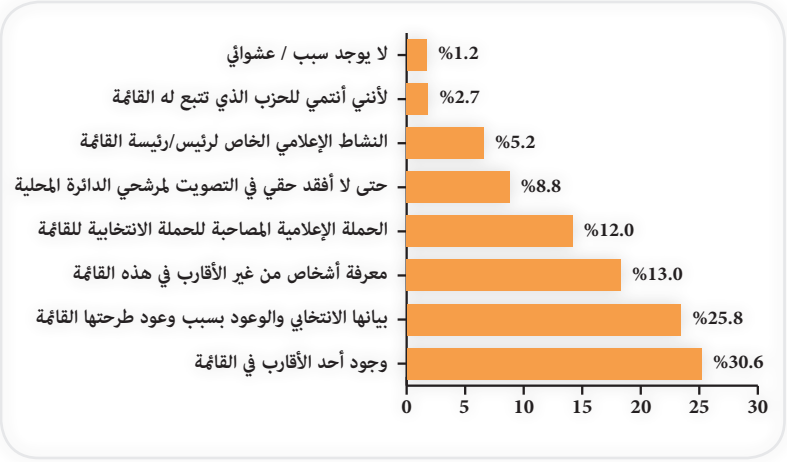

رابعاً: حيادية الحكومة بالنسبة للانتخابات الأخيرة 2013

يرى ما نسبته (41.9%) من المواطنين بأن الحكومة كانت غير محايدة في الانتخابات الأخيرة فيما يرى (52.3%) أن الحكومة كانت محايدة في الانتخابات الأخيرة، كما يبين الجدول (1). أما بالنسبة لتوزيع آراء المواطنين حول حيادية الحكومة حسب معايير الجنس والتعليم والتصويت في الانتخابات 2013 فيلاحظ أن هناك فروقات في الآراء تبعاً لهذه المعايير حسب الشكل (9).

وقد بينت النتائج أن (56.3%) من الإناث يرون أن الحكومة كانت محايدة في الانتخابات النيابية 2013، فيما يظهر الذكور تفاؤلاً أقل وبنسبة بلغت (48.3%)، وعلى صعيد المستوى التعليمي، أظهرت النتائج بأنه كلما ارتفع المستوى التعليمي لأفراد العينة اتجهت آراءهم نحو عدم حيادية الحكومة في الانتخابات النيابية 2013، كما بينت النتائج أن (57.5%) من الذين صوتوا في انتخابات المجلس النيابي السابع عشر يعتقدون بحيادية الحكومة تجاه العملية الانتخابية فيما يعتقد (47.0%) من الذين لم يصوتوا بحياديتها أيضاً، كما يوضح الشكل (9).

جدول (1): حيادية الحكومة بالنسبة لانتخابات 2013

التقييم	النسبة
محايدة بدرجة عالية	%5.3
محايدة	%52.3
غير محايدة	%41.9
رفض الإجابة	%0.5

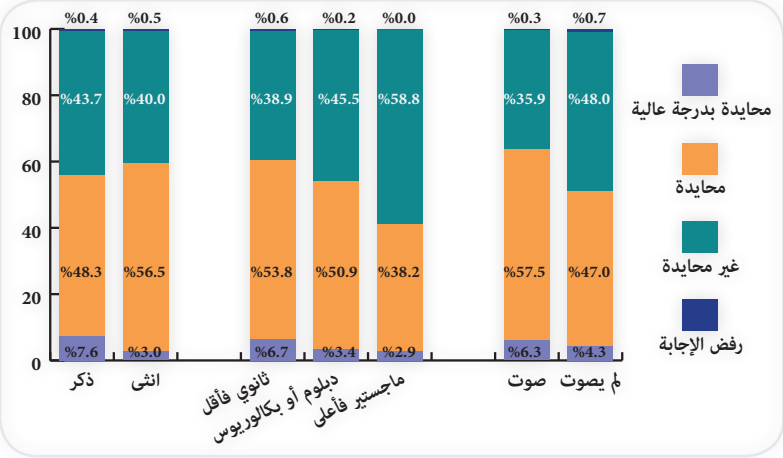

شكل (9): حيادية الحكومة بالنسبة للانتخابات الأخيرة 2013 حسب معايير الجنس والتعليم والتصويت

الجزء الثالث: التصورات حول دور مجلس النواب

أولاً: آراء المواطنين حول الدور المتوقع من مجلس النواب السابع عشر

أظهرت النتائج أن ما نسبته (31.2%) من المواطنين يرون أن الدور المتوقع من مجلس النواب الحالي هو محاربة الفساد ومراقبة الإنفاق العام ومراقبة أداء الحكومة، يليها (27.2%) من المواطنين يرون أن الدور المتوقع هو توفير الخدمات وتمثيل أكبر لمطالب الدوائر وحاجاتها الاقتصادية، فيما يرى (6.8%) من المواطنين أن الدور المتوقع هو دور تشريعي، كما يبين الشكل (10).

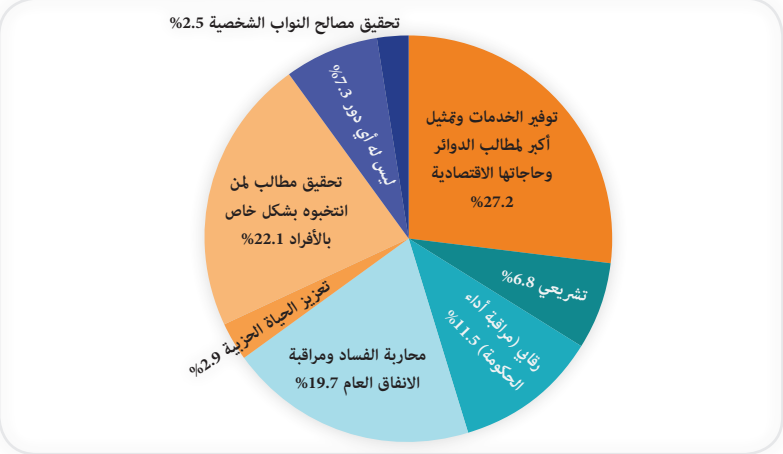

الشكل (10): آراء المواطنين حول الدور المتوقع من مجلس النواب السابع عشر

ثانياً: الخدمات المتوقعة من النواب الحاليين

يرى ما نسبته (30.8%) من أفراد العينة الذين اختاروا توفير الخدمات وتمثيل أكبر لمطالب الدوائر الانتخابية وحاجاتها الاقتصادية كدور متوقع لمجلس النواب السابع عشر، إن تحسين المستوى المعيشي على الصعيد الوطني هي من أهم الخدمات التي يتوقعونها من النواب الحاليين، فيما يرى (12.9%) منهم أن تحسين البنية التحتية هي من أهم الخدمات التي يتوقعونها من النواب الحاليين.

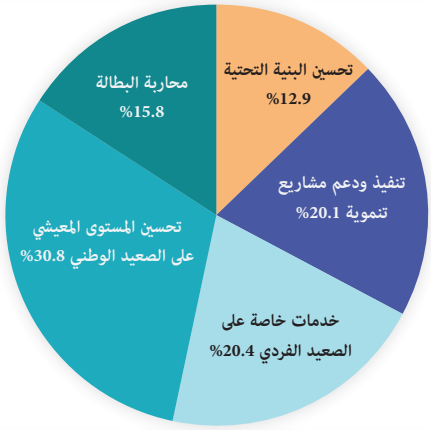

الشكل (11): الخدمات المتوقعة من النواب الحاليين

ثالثاً: أثر وجود القوائم الانتخابية على أداء مجلس النواب الحالي

أفادت الدراسة أن ما نسبته (45.7%) من المواطنين يعتقدون بأن وجود القوائم الانتخابية سيفعّل من أداء مجلس النواب الحالي السابع عشر، فيما خالف (36.6%) منهم هذا الاعتقاد.

وعند تحليل هذا السؤال بالنسبة لمعياري الجنس والتصويت في انتخابات 2013 كانت هناك نظرة أكثر إيجابية عند الإناث تجاه وجود القوائم الانتخابية مقارنة مع الذكور «وهذا ينسجم مع مجمل تحليل الدراسة في نظرة الإناث الإيجابية»، كما كانت نظرة الذين صوتوا للانتخابات النيابية 2013 أكثر تفاؤلية في وجود هذه القوائم ضمن المجلس السابع عشر مقارنة بمن لم يصوت، كما يبين الشكل (12).

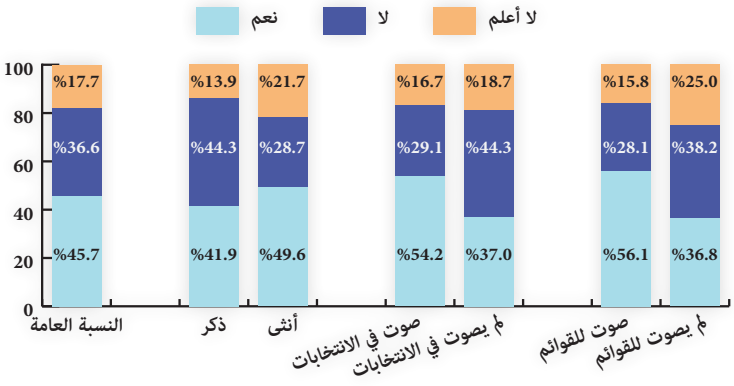

شكل (12): أثر وجود القوائم الانتخابية على أداء مجلس النواب الحالي

الجزء الرابع: أدوات التواصل المؤثرة بين الأحزاب السياسية والمجتمع المحلي

أولاً: تقييم التواصل بين القوائم الوطنية والمجتمع المحلي خلال العملية الانتخابية الماضية 2013

أشارت الدراسة إلى أن ما نسبته (40.8%) من العينة وصفت التواصل بين القوائم الوطنية والمجتمع المحلي خلال العملية الانتخابية الماضية 2013 بالتواصل الفاعل، بينما يرى ما نسبته (35.6%) بأن هذا التواصل كان غير فاعل.

ومن الجدير بالذكر بأن الذكور وصفوا التواصل بين القوائم الوطنية والمجتمع المحلي بالتواصل الفاعل إلى فاعل بدرجة عالية بنسبة أعلى مقارنة بالإناث، ومن الممكن أن يعلل ذلك بقلة عدد النساء المشاركات في القوائم الوطنية واهتمام الحملات الدعائية للقوائم الوطنية بجمهور الرجال بشكل أكبر من جمهور النساء، كما يلاحظ أن هناك تقارباً في آراء حملة شهادة الدبلوم والبكالوريوس ومن هم في مستوى الشهادة الثانوية أو أقل حول فاعلية التواصل بين القوائم الوطنية والمجتمع المحلي خلافاً لآراء حملة شهادة الماجستير فأعلى والذين يرون بأن التواصل كان أقل فاعلية.

من جهة أخرى، أظهرت الدراسة تبايناً في آراء المصوتين في انتخابات 2013 حول فاعلية التواصل بين القوائم الوطنية والمجتمع المحلي مقارنةً مع آراء غير المصوتين في الانتخابات، كما يوضح الجدول (2).

جدول (2): تقييم التواصل بين القوائم الانتخابية والمجتمع المحلي خلال العملية الانتخابية الماضية 2013

المعيار	الجنس		المستوى التعليمي			التصويت في انتخابات 2013		النسبة العامة
الفاعلية	ذكر	أنثى	ثانوي فأقل	دبلوم أو بكالوريوس	ماجستير فأعلى	صوت	لم يصوت	
فاعل بدرجة عالية	%11.6	%8.8	%11.6	%8.5	%2.9	%11.5	%8.8	**%10.2**
فاعل	%38.4	%43.2	%41.1	%40.6	%38.2	%47.3	%34.2	**%40.8**
غير فاعل	%40.6	%30.5	%31.8	%40.3	%53.0	%30.5	%40.8	**%35.6**
لا أعرف	%9.4	%17.5	%15.5	%10.6	%5.9	%10.7	%16.2	**%13.4**

وعند سؤال العينة التي قيمت التواصل بين القوائم الانتخابية والمجتمع المحلي خلال العملية الانتخابية الماضية 2013 بأنها غير فاعلة عن سبب ذلك أجاب ما نسبته (19.4%) بأن السبب يعود إلى أن طريقة تشكيل القوائم كانت ضعيفة، فيما أجاب (7.1%) أن السبب يعود إلى عمليات شراء الأصوات التي كانت تقوم بها بعض القوائم، كما يوضح الشكل (13).

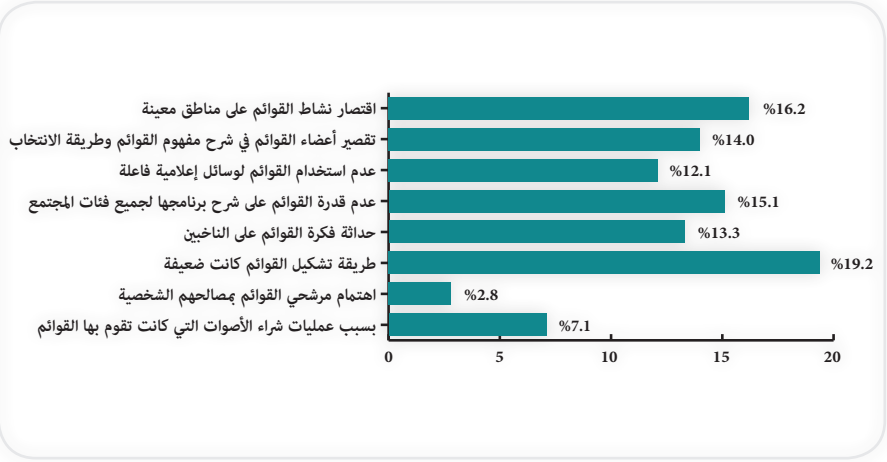

الشكل (13): أسباب عدم فاعلية التواصل بين القوائم الانتخابية والمجتمع المحلي خلال العملية الانتخابية الماضية 2013

ثانياً: الأدوات التي ينصح المواطنين بها الأحزاب للوصول إلى جمهور أوسع والتأثير بشكل أكبر على المواطنين

يرى ما نسبته (24.1%) من المواطنين بأن عقد زيارات ميدانية للجمهور هي من أهم أدوات التواصل الأكثر تأثيراً على المواطنين والتي يمكن للأحزاب السياسية من خلالها الوصول إلى جمهور أوسع، فيما يرى (14.9%) أن وضع برامج واقعية قابلة للتنفيذ هي أداة مهمة تمكن الأحزاب السياسية من الوصول إلى جمهور أوسع وبالتالي تعزز ثقة المواطن بالأحزاب كما يبين الشكل (14).

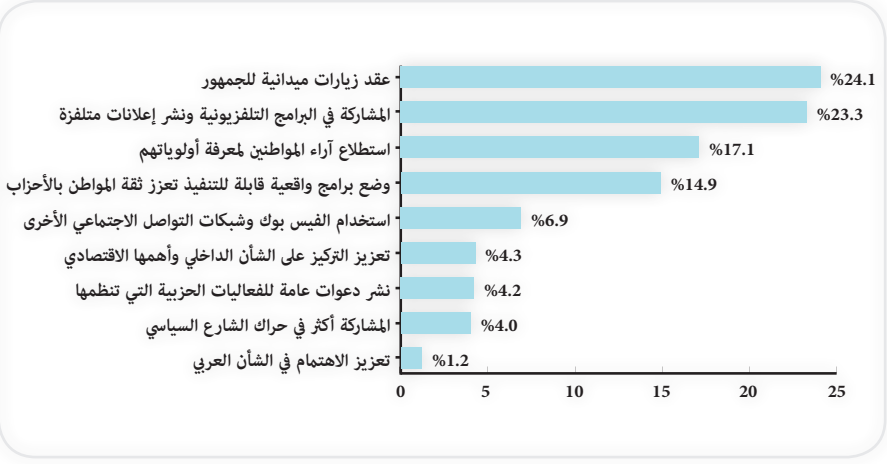

الشكل (14): الأدوات التي ينصح المواطنون بها الأحزاب السياسية للوصول إلى جمهور أوسع والتأثير بشكل أكبر على المواطنين

ثالثاً: الإجراءات التي تشجع المواطنين على الإنضمام إلى أحد الأحزاب السياسية

يرى ما نسبته (44.9%) من المواطنين بأن لا شيء يمكن أن يقنعهم بالإنضمام إلى حزب سياسي كما أعرب (7.2%) من المواطنين أنهم غير متأكدين أو لا يعرفون إن كانوا سينضمون لحزب سياسي، أما ما تبقى من العينة فترى أن هناك مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تشجع المواطنين على الإنضمام إلى أحد الأحزاب السياسية، وكانت أكثر الإجراءات برأيهم هي أن يقدم الحزب برامج اجتماعية واقتصادية واقعية وفعالة بنسبة (10.9%) وأن يثبت الحزب أنه قادر على إحداث تغيير في السياسة العامة بنسبة (6.9%) وأن يفسح الحزب مكاناً للشباب في قياداته بنسبة (6.6%)، كما يوضح الجدول (3).

جدول (3): الإجراءات التي تشجع المواطنين نحو الإنضمام إلى إحدى الأحزاب السياسية

الإجراء	النسبة
لا شيء يمكن أن يقنعني بالإنضمام إلى حزب سياسي	%44.9
أن يقدم الحزب برامج اجتماعية واقتصادية واقعية وفعالة	%10.9
غير متأكد / لا أعرف إذا كنت سأنضم	%7.2
أن يثبت أنه قادر على إحداث تغيير في السياسة العامة	%6.9
أن يفسح الحزب مكاناً للشباب في قيادته	%6.6
أن يثبت الحزب أنه مستقل عن الحكومة ولا يتم توجيهه	%6.3
عندما يدعم الحزب قضية تهمني أو تعنيني شخصياً	%4.1
جعل التصويت في الانتخابات النيابية بناءً على قوائم الأحزاب السياسية فقط	%3.4
إذا لاحظت تأثيراً قوياً للأحزاب السياسية في البرلمان القادم	%3.4
أن يطبق الحزب الديمقراطية وأن يتم تداول السلطة داخل الحزب	%3.3
تحصيل فائدة مادية من عضويتي في الحزب	%1.6
في حال مشاركة أي من أفراد العائلة أو الأصدقاء في هذا الحزب	%1.4

رابعاً: أهم القضايا التي تشكل أولوية لتطوير الحياة العامة في الأردن

يشكل تحسين الوضع الاقتصادي أهم القضايا التي تشكل أولوية لتطوير الحياة العامة في الأردن بنسبة (25.6%)، يليها مكافحة الفساد بنسبة (21.1%)، كما يبين الشكل (15).

الشكل (15): أهم القضايا التي تشكل أولوية لتطوير الحياة العامة في الأردن

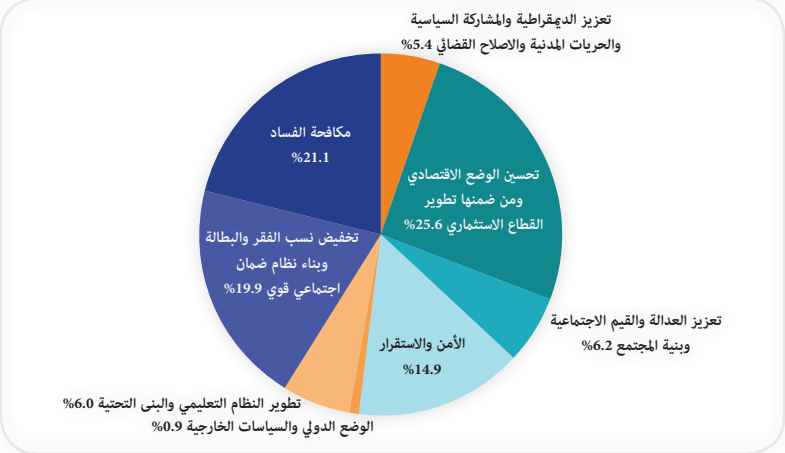

خامساً: الأحزاب السياسية التي شوهد لها دعاية أو حملة خلال انتخابات 2013

عند سؤال العينة عن الأحزاب السياسية التي شوهد لها دعاية أو حملة خلال فترة الحملات للانتخابات 2013، أجاب ما نسبته (23.4%) منهم بأسماء قوائم انتخابية غير حزبية حيث لم يستطع هؤلاء التفريق بين القوائم الوطنية التي تشكلت خلال الانتخابات على أسس حزبية وغير حزبية، وهذا يشير إلى عدم معرفة المواطنين بالكثير من الأحزاب السياسية المرخصة في الأردن، فيما لا يذكر أو لا يعرف (22.4%) من العينة أي دعاية أو حملة لحزب سياسي خلال فترة الحملات الانتخابية الماضية 2013، يبين الجدول التالي الأحزاب السياسية التي تم ذكرها ونسب ذلك، وكذلك تم ذكر العديد من الأحزاب السياسية بشعاراتها ورموزها خلال فترة الحملات الانتخابية الماضية 2013.

بالإضافة إلى ذلك أجاب ما نسبته (43.6%) أنه شاهد الدعاية أو الحملة لهذه الأحزاب من خلال المحطات التلفزيونية فيما شاهدها (30.6%) من خلال حملات ودعاية في الشوارع، بينما (10.3%) من المواطنين شاهد الدعاية أو الحملة للأحزاب من خلال منشورات ورقية، يتبقى ما نسبته (5.4% و 10.1%) شاهد الدعاية أو الحملة للأحزاب من خلال الصحف اليومية المطبوعة والمواقع الإلكترونية على التوالي.

جدول (4): الأحزاب السياسية التي شوهد لها دعاية أو حملة خلال انتخابات 2013

ما تم ذكره	النسبة
قوائم انتخابية	%26.9
لا أذكر / لا أعرف	%22.4
حزب الوسط الإسلامي	%18.2
حزب التيار الوطني	%9.5
حزب الاتحاد الوطني	%6.9
غير مهتم	%4.2
لم أشاهد أي دعاية	%3.6
حزب الرسالة	%3.5
باقي الأحزاب بمجموعها: حزب الشعب الديمقراطي "حشد"، حزب الوحدة الشعبية، حزب البعث التقدمي، حزب البعث العربي الإشتراكي، حزب الجبهة الأردنية الموحدة، حزب الحرية والمساواة، الحزب الشيوعي، حزب العدالة والإصلاح، الحزب الوطني الأردني، حزب العمل الوطني، حزب العدالة والتنمية، حزب الإصلاح، حزب الحركة القومية للديمقراطية، حزب الوطن الدستوري، حزب الحياة، حزب الرفاه، حزب الشباب، حزب دعاء، التحرر الوطني الاجتماعي (تحت التأسيس)، التجمع الحر (تحت التأسيس)	%4.8

الجزء الخامس: مواقف المواطنين من القضايا السياسية

أولاً: تقييم المواطنين لسرعة الإصلاح السياسي في الأردن

أشارت الدراسة إلى أن (16.1%) من المواطنين يرون أن الإصلاح السياسي في الأردن يسير ضمن السرعة الطبيعية، كما يرى ما نسبته (7.6%) أن الإصلاح السياسي في الأردن يسير بشكل سريع إلى حدٍ ما وسريع جداً، فيما خالفهم الرأي (60.8%) من المواطنين والذين يرون بأن سرعة الإصلاح السياسي في الأردن تيسير ما بين البطيء إلى حدٍ ما والبطيء جداً، ونلاحظ من خلال اجابات المواطنين أن نظرة المصوتين في انتخابات 2013 كانت أكثر إيجابية نحو الإصلاح مقارنةً مع غير المصوتين، كما يوضح الشكل (16).

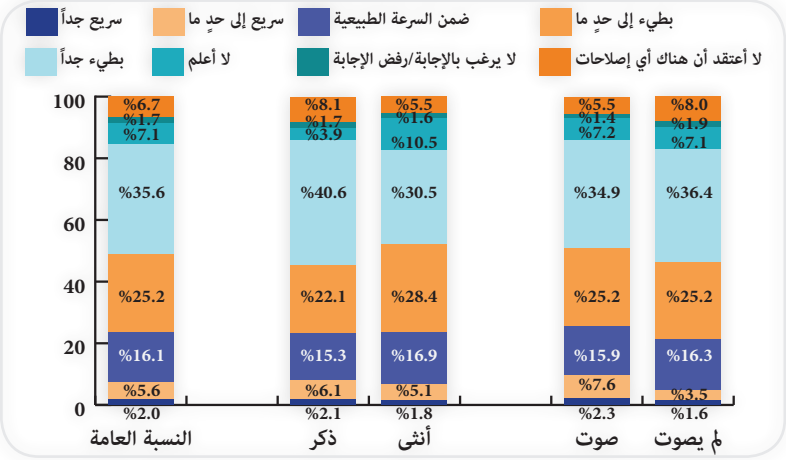

الشكل (16): تقييم المواطنين لسرعة الإصلاح السياسي في الأردن

ثانياً: تقييم قانون الانتخاب والإجراءات التي تم تطبيقها خلال انتخابات 2013 وأهم التعديلات عليها

أبدى ما نسبته (8.8%) من المواطنين رضاهم بقوة عن قانون الانتخاب والإجراءات الانتخابية التي تم تطبيقها خلال انتخابات 2013، فيما كان (51.1%) من المواطنين غير راضٍ عن قانون الانتخاب والإجراءات الانتخابية، كما يبين الجدول (6). أما بالنسبة لأهم التعديلات التي يرى (49.1%) من المواطنين ضرورة إدخالها على قانون الانتخاب الحالي والإجراءات المرتبطة به، فكانت التطبيق الفعلي لمعايير النزاهة والشفافية في القانون والإجراءات وإلغاء نظام الصوت الواحد ووضع حد أدنى للمستوى التعليمي للمرشحين، فيما يرى (16.3%) منهم أن أهم التعديلات هي زيادة عدد المقاعد المخصصة للقوائم العامة والكوتا النسائية وخفض سن الترشح للانتخابات النيابية، كما يبين الشكل (17).

جدول (5): تقييم قانون الانتخاب والإجراءات الانتخابية التي تم تطبيقها خلال انتخابات 2013م

المعيار	النسبة العامة
راضي بقوة	%8.8
راضي	%36.0
غير راضي	%51.1
لست مهتماً	%4.1

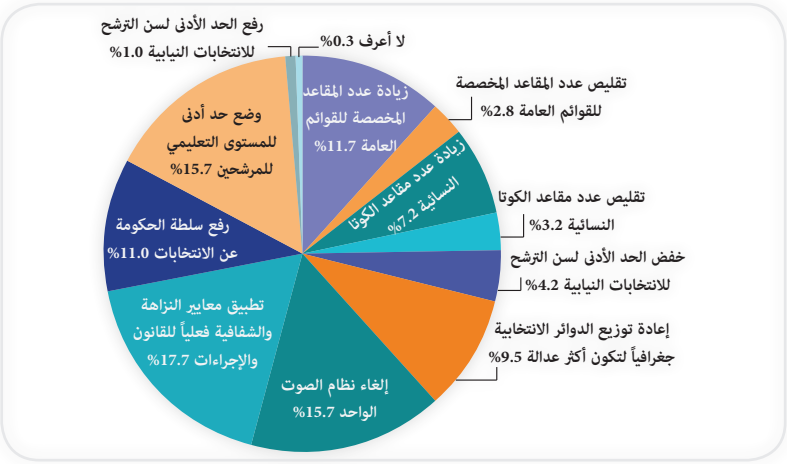

الشكل (17): أهم التعديلات التي يجب إجراءها على قانون الانتخاب الحالي والإجراءات المرتبطة به

ثالثاً: أهم القوانين التي يجب أن يقوم البرلمان الحالي بمناقشتها وإقرارها

أظهرت النتائج أن قانون المالكين والمستأجرين هو القانون الأكثر أهمية بالنسبة للمواطنين الأردنيين للعمل على مناقشته وتعديله وإقراره من قبل مجلس النواب الحالي ليحقق المزيد من العدالة بين المواطنين، يليه ثانياً قانون الكسب غير المشروع (من أين لك هذا؟)، فيما يليه ثالثاً قانون الكهرباء، كما يبين الشكل (18) والجدول (7).

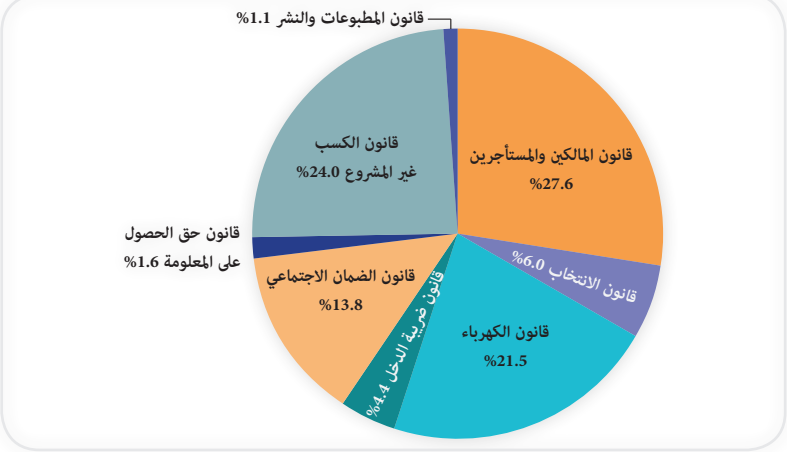

الشكل (18): أهم القوانين التي يجب أن يقوم البرلمان الحالي بمناقشتها وإقرارها

جدول (6): أهم القوانين التي يجب أن يقوم البرلمان الحالي بمناقشتها وإقرارها

الأهمية / القضية	1	2	3	4	5	6	7	8
	الأكثر أهمية ←							الأقل أهمية
قانون المالكين والمستأجرين	%27.6	%19.6	%12.9	%11.1	%9.6	%7.2	%6.4	%4.9
قانون الانتخاب	%6.0	%6.5	%12.9	%13.6	%14.4	%16.2	%15.1	%12.9
قانون حق الحصول على المعلومة	%1.6	%7.7	%10.9	%13.6	%18.9	%19.7	%16.8	%9.5
قانون ضريبة الدخل	%4.4	%9.4	%13.3	%18.9	%18.2	%15.1	%11.9	%8.3
قانون الضمان الاجتماعي	%13.8	%15.4	%19.8	%15.1	%11.7	%11.1	%10.0	%4.6
قانون الكهرباء	%21.5	%25.6	%16.5	%11.1	%8.3	%7.9	%7.7	%3.9
قانون الكسب غير المشروع	%24.0	%13.7	%11.1	%12.8	%11.0	%9.7	%15.2	%5.0
قانون المطبوعات والنشر	%1.1	%2.3	%2.9	%4.2	%8.2	%13.0	%16.9	%51.1

الجزء السادس: التواصل مع النواب ودورهم في المجتمعات المحلية

أولاً: معرفة المواطنين لأخبار ونشاطات أعضاء البرلمان في دوائرهم الانتخابية

بينت نتائج الدراسة أن ما نسبته (7.1%) من المواطنين يسمع ويتابع أخبار ونشاطات أعضاء البرلمان الخاصين بدائرتهم، فيما أعرب (61.9%) من المواطنين أنهم لا يسمعوا ولا يتابعوا أخبار ونشاطات أعضاء البرلمان الخاصين بدائرتهم، وتزداد هذه النسب بين المصوتين مقارنة بغير المصوتين كما تزداد بين العاملين في القطاع الحكومي عن غيرهم في القطاعات الأخرى، كما يوضح الشكل (19).

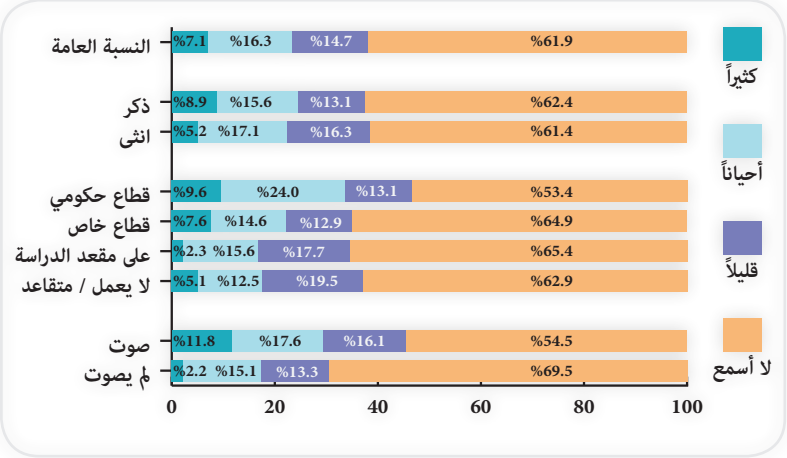

الشكل (19): معرفة المواطنين لأخبار ونشاطات أعضاء البرلمان في دوائرهم الانتخابية

ثانياً: تواصل المواطنين مع النواب في دوائرهم الانتخابية

أشار ما نسبته (81.3%) من المواطنين أنه لم يسبق لهم التواصل مع النائب الخاص بدائرتهم، فيما أشار (18.7%) من المواطنين أنهم تواصلوا مع النائب الخاص بدائرتهم من خلال مقابلة شخصية أو رسالة مكتوبة أو مكالمة هاتفية أو من خلال وسيط.

ثالثاً: وجود مكتب في الدائرة الانتخابية للنائب

بينت الدراسة أن ما نسبته (25.5%) من المواطنين أفادوا بوجود مكتب لنائب منطقتهم في نفس الدائرة الانتخابية، فيما أفاد ما نسبته (34.7%) من المواطنين بعدم وجود مكتب، بينما أعرب ما نسبته (39.8%) من المواطنين عن عدم معرفتهم بوجود مكتب لنائب الدائرة في منطقتهم.

وعند سؤال المواطنين الذين أفادوا بوجود مكتب لنائب منطقتهم في نفس الدائرة الانتخابية، فيما إذا سبق لهم زيارة هذا المكتب، أفاد ما نسبته (25.4%) منهم أنه قد سبق لهم زيارة النائب في مكتبه لعدد من الأسباب، فيما أشار (74.6%) منهم أنه لم يسبق لهم زياته في مكتبه.

ومن هؤلاء الذين زاروا نائب دائرتهم الانتخابية في مكتبه، أشار ما نسبته (16.8%) منهم أن سبب الزيارة كان طلب خدمات عامة، فيما أشار (15.8%) منهم أن سبب الزيارة كان للدعم والمؤازرة، كما يبين الشكل (20).

وعند سؤال المواطنين الذين لم يسبق لهم وأن زاروا نائب منطقتهم إن كانوا ينوون زيارته في المستقبل، أشار ما نسبته (44.4%) منهم بأنهم سيزورونه في المستقبل لعدد من الأسباب منها، فيما لا ينوي (55.6%) منهم أن يزور نائب منطقته لأي سبب.

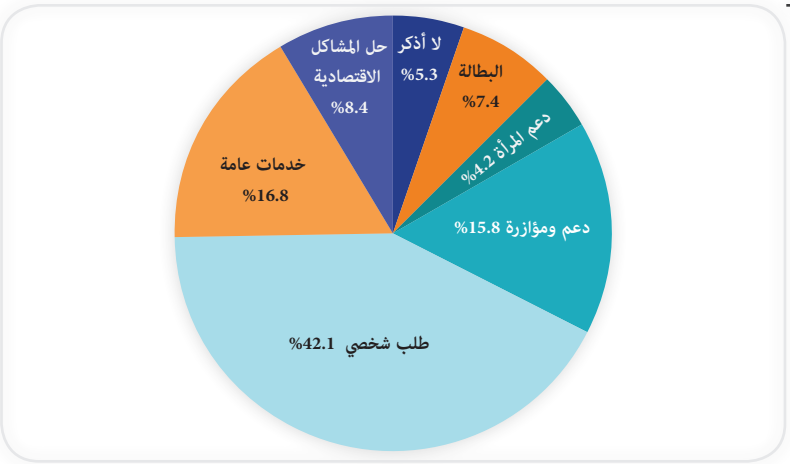

الشكل (20): أسباب زيارة المواطنين لمكتب نائب الدائرة الانتخابية في منطقتهم